

دروس في علم الأصول

[144] الوضوء ، فيتعين حمل اللام في اليقين والشك على الجنس لا العهد إلى اليقين

والشك في باب الوضوء خاصة، وقد تقدم في الحلقة السابقة تفصيل الكلام عن فقه فقرة الاستدلال وتقريب دلالتها واثبات كليتها فلاحظ. الرواية الثانية: وهي رواية أخرى لزرارة كما يلي: 1 - " قلت: أصاب ثوبي دم رعاف (أو غيره) أو شئ من مني، فعلمت اثره إلى أن أصيب له (من) الماء. فاصبت وحضرت الصلاة، ونسيت أن بثوبي شيئاً، وصليت، ثم إنني ذكرت بعد ذلك؟. قال: تعيد الصلاة وتغسله. 2 - قلت: فإني لم أكن رأيت موضعه، وعلمت أنه قد أصابه، فطلبته فلم أقدر عليه، فلما صليت وجدته؟ قال: تغسله وتعيد الصلاة. 3 - قلت: فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك، فنظرت فلم أر شيئاً، ثم صليت فرأيت فيه؟. قال: تغسله ولا تعيد الصلاة. قلت: ولم ذلك؟. قال: لأنك كنت على يقين من طهارتك، ثم شككت، وليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً. 4 - قلت: فإني قد علمت أنه قد أصابه، ولم أدر أين هو فأغسله؟. قال: تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك. 5 - قلت: فهل علي أن شككت في أنه أصابه شئ أن أنظر فيه؟. قال: لا، ولكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك. 6 - قلت: إن رأيت في ثوبي وأنا في الصلاة؟. قال: تنقض الصلاة وتعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيت، وإن لم تشك ثم رأيت رطباً قطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت على الصلاة، لأنك لا تدري لعله
